الأمم المتحدة

E

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/28/6(Part IV)
4 March 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الثامنة والعشرون
تونس، ١٥-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ٩ (د) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة

تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السابعة والعشرين

موجز

يتضمن هذا التقرير عرضاً للإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لتنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابعة والعشرين (بيروت، ٧-١٠ أيار/مايو ٢٠١٢) بشأن مختلف مجالات عملها والمواضيع التي تهم الدول الأعضاء.

كما يتضمن معلومات تلقتها الأمانة التنفيذية من بعض الدول الأعضاء عن تنفيذ تلك القرارات.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية

القرار ٣٠٢ (د-٢٧) طلب الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ألف- نص القرار

١- في هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تقدّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصية بالموافقة على طلبات الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية. كما طلبت من الأمانة التنفيذية دعوة البلدان العربية الأخرى للانضمام إلى الإسكوا، والتنسيق مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة ومجلس جامعة الدول العربية لتحويل مسمى الإسكوا إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية.

باء- إجراءات التنفيذ

٢- رفعت الأمانة التنفيذية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارها رقم ٣٠٢ (د-٢٧) المتضمن توصية بالموافقة على طلبات الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية، وذلك للبت فيها. وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذه الطلبات في قراره ١/٢٠١٢ الذي اعتمده خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢ (نيويورك، ١-٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٢).

٣- وواصلت الأمانة التنفيذية جهودها الرامية إلى تشجيع المزيد من البلدان العربية التي ليست أعضاء في الإسكوا على تقديم طلبات للانضمام إليها. وتندرج هذه الجهود في سياق المساعي الهادفة إلى توسيع عضوية الإسكوا لتشمل جميع البلدان العربية، وتوفير منبر لمواءمة أهداف الإسكوا وأنشطتها ومشاريعها مع أولويات المنطقة العربية وجهود جامعة الدول العربية ومكتب الدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣٠٣ (د-٢٧) تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ألف- نص القرار

٤- في هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية تشكيل فريق عمل من الخبراء يعنى بمناقشة سياسات الاقتصاد الكلي في المنطقة، ويعمل على تسهيل تبادل الممارسات الجيدة بين البلدان، ويقدم المساعدة في إيجاد حلول لقضايا الاقتصاد الكلي الهامة؛ كما دعتها إلى تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية المتخصصة في المجال الاقتصادي، ونشر المعلومات، وتنسيق الاجتماعات الإقليمية بين مختلف الجهات الفاعلة. كذلك، طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يتابع تنفيذ هذا القرار وأن يقدّم إلى اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين، تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذه.

باء- إجراءات التنفيذ

٥- تنفيذاً لهذا القرار، تمّ تشكيل فريق عمل من الخبراء الاقتصاديين ذوي الكفاءة العالية. وقد أدرجت الأمانة التنفيذية عدداً من الأنشطة ذات الصلة في برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، منها:

(أ) تنظيم اجتماعات لفرق خبراء، بالتعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والعالمية، في المجالات التالية:

- تقييم التقدم المحرز في وضع وتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي؛
- إنشاء مؤسسات مستدامة لتعزيز دور القطاع الخاص، وذلك في ظل الحوكمة الاقتصادية الرشيدة؛
- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات مستدامة لحوكمة الشركات المملوكة للدولة؛
- تنفيذ التوصيات الواردة في مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية وتقرير آفاق التنمية العربية؛
- البحث في سياسات الاستثمار في البلدان العربية.

(ب) تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية في المجالات التالية:

- اعتماد سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة الرشيدة وتنفيذها؛
- إعداد وتطبيق نماذج التوازن العام المقدّر ونماذج الاقتصاد الكلي الرياضية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

(ج) إعداد ونشر مطبوعات وتقارير تحليلية فنية تتناول مواضيع اقتصادية واجتماعية متنوعة، أهمها: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية؛ وآفاق التنمية العربية؛ وتمويل التنمية في المنطقة العربية؛ والتكامل الاقتصادي في المنطقة العربية؛ بالإضافة إلى عدد من الأوراق الفنية المتخصصة؛

(د) تنفيذ مشاريع ميدانية مموّلة من حساب الأمم المتحدة للتنمية، أهمها مشروع بناء قدرات الدول الأعضاء في الإسكوا في مجال التفاوض بشأن الاتفاقات الثنائية للاستثمار؛ ومشروع تعزيز القدرات لاستخدام تحويلات العاملين في الخارج لتمويل التنمية.

٣٠٤ (د-٢٧) دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

ألف- نص القرار

٦- في هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية:

(أ) أن تقدّم المساعدة إلى الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات للتشغيل تتكامل مع السياسات الاقتصادية والتعليمية وسياسات الحماية الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا العاملين في القطاع غير النظامي وبطالة الشباب؛

(ب) أن تعمل على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على دمج احتياجات كبار السن والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في خطط التنمية الوطنية وإشراكهم في وضعها وتنفيذها؛

(ج) أن تعمل على مساعدة الدول الأعضاء في البحث في سُبل توسيع تغطية الضمان الاجتماعي وكذلك التأمين والحماية الاجتماعية؛

(د) أن تعمل على دعم الدول الأعضاء في تعزيز المشاركة في الحوار الاجتماعي، وبناء الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تحسين آليات تقديم الخدمات الاجتماعية وتحسين إمكانية الحصول عليها، مع التركيز على المساءلة والشفافية؛

(هـ) أن تعمل على توطيد التعاون مع الدول الأعضاء لجمع البيانات عن جميع الفئات الاجتماعية وتعميم الممارسات الجيدة وتبادل الخبرات في مجال تصميم السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز الدمج الاجتماعي وتحقيق تكافؤ الفرص في جميع مجالات الحياة.

٧- كما طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين، تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

باء- إجراءات التنفيذ

٨- تنفيذاً لهذا القرار، بدأت الأمانة التنفيذية الإعداد للنواتج التالية:

- دراسة حول برنامج الأشغال الكثيفة العمالة في اليمن، تتضمن تحليلاً لتطور هذا البرنامج، وتقييماً لمزاياه وعيوبه كأداة للحماية الاجتماعية، ومقارنة بين برامج الأشغال الكثيفة العمالة والبرامج الكثيفة رأس المال؛
- تقرير حول المعايير والمؤشرات المعنية بقياس أثر السياسات المتعلقة بالشباب في البلدان العربية؛
- موجز للسياسات المتصلة بفرص وتحديات الشباب والهجرة؛
- ثلاث دراسات حول آليات توفير الحماية الاجتماعية. تتناول الدراسة الأولى تجربة التأمين المتناهي الصغر في المنطقة؛ وتتناول الثانية توسيع نطاق شبكة الضمان الاجتماعي في الأردن، والآليات المعتمدة لتوسيع نطاق نظم المعاشات التقاعدية وما يسفر عن ذلك من فوائد وتحديات؛ أما الثالثة فتتناول زيادة فرص العمل في الأشغال العامة كوسيلة لزيادة الحماية الاجتماعية في اليمن؛

- مشروع بعنوان "الحماية الاجتماعية كعنصر للتنمية" هدفه تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال صياغة سياسات للحماية الاجتماعية المتكاملة ترتكز على مبادئ الحقوق والمواطنة والإنصاف.

٩- وقد أنجزت الأمانة التنفيذية النواتج التالية:

(أ) <u>الدراسات والبحوث ومطبوعات أخرى</u>

- التقرير الخامس للسياسات الاجتماعية المتكاملة بعنوان "نحو تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية: دور الدولة والسوق والمجتمع المدني"؛
- ثلاث دراسات: الأولى بعنوان "السياسات الحكومية الهادفة إلى تحسين أداء أسواق العمل في البلدان العربية"؛ والثانية "بيانات سوق العمل في المنطقة العربية: التركيبة والتحديات"؛ والثالثة "السياسات الاقتصادية في منطقة الإسكوا وأثرها على العمالة"؛
- مطوية بعنوان: "إدارة التغيير: قضايا الإعاقة في العملية الإنمائية"؛
- دليل تدريبي بعنوان "بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي"، وهو مرجع إرشادي حول أسس الشراكة بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني في بناء حكم ديمقراطي وإدارة العملية الانتقالية؛
- دراسة بعنوان "وعود الربيع: المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحول الديمقراطي"، وهي تركّز على المحاور الأساسية لبناء التوافق والمحافظة على التماسك الاجتماعي خلال الفترات الانتقالية، وتعريف الدولة المدنية، ومرتكزات العدالة الاجتماعية، ومتطلبات تحقيق العدالة الانتقالية في فترة ما بعد الثورات الشعبية. كما تتضمن عدداً من التوصيات حول البيئة اللازمة لمأسسة الشراكة وتمكين منظمات المجتمع المدني وترسيخ مبادئ المواطنة؛
- ورقة عمل وموجز للسياسات يتضمنان معلومات أساسية حول مفهوم العدالة الاجتماعية، وحول المبادئ والأدوات والتحديات المتصلة بتحقيق العدالة الاجتماعية التشاركية؛
- مطبوعات وتقارير موجزة تتناول مواضيع الديمقراطية التشاركية، والمشاركة في تحقيق العدالة الانتقالية، والمؤشرات الفاعلة لقياس مشاركة المجتمع المدني؛
- تصوّر لمشروع إقليمي حول تشغيل الشباب؛
- تقرير حول أثر مشاركة الشباب في صنع القرار على التماسك الاجتماعي في بلدان المنطقة؛
- تقرير تقني حول القضايا والأولويات والسياسات المتعلقة بالشباب في بعض الدول العربية؛
- دليل مرجعي لصياغة وتنفيذ السياسات الوطنية للشباب، موجه إلى صانعي سياسات الشباب على المستوى التقني في البلدان العربية ويتناول مراحل وأدوات صياغة وتطوير وتنفيذ

وتقييم السياسات الوطنية الخاصة بالشباب، بالإضافة إلى كتيب ملحق حول المبادىء الإرشادية الأساسية الخاصة بالسياسات الوطنية للشباب؛

- دليل بعنوان "أمثلة عن الخيارات السياساتية في إطار برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY)"، يقدم أكثر من ٤٥ مثالاً من حول العالم على تجاوب السياسات الوطنية مع مختلف قضايا وأولويات الشباب استرشاداً ببرنامج العمل العالمي للشباب؛

- دعم تقني ومعرفي لإعداد وثيقة الأجندة الوطنية لتنمية الشباب في اليمن، تجاوباً مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمؤتمر الوطني للشباب؛

- دعم تقني ومعرفي لتطوير وثيقة رؤية للسياسة الوطنية للشباب في تونس، على ضوء مخرجات اللقاء التشاوري بين مجموعات الشباب والمرصد الوطني للشباب (تونس، ٣-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)؛

- دراسة متكاملة حول شيخوخة السكان في البلدان العربية، وذلك في إطار الاستعراض التنفيذي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ (بعد مرور عشرين سنة على انعقاده)؛

- تقرير إقليمي حول التحولات في التركيبة العمرية للسكان وآثارها على سياسات التنمية في البلدان العربية، مع التركيز على ضرورة وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تتماشى مع تداعيات التحولات السكانية في البلدان العربية؛

- ملامح قطرية حول الحماية الاجتماعية المتكاملة في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان واليمن؛

- دراسة حول مشاركة المرأة في العمل المدني ودورها في الانتفاضات الشعبية العربية، وهي تعالج التحديات التي تواجهها المرأة في نضالها لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

(ب) <u>تقديم الدعم للدول الأعضاء</u>

- تنظيم ورشة عمل إقليمية حول برامج التشغيل المعتمدة على العمالة المكثفة كأداة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية (تونس، ٢٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣) بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي في تونس، وبمشاركة عدد من الدول الأعضاء. وهدفت ورشة العمل إلى بناء قدرات المسؤولين للبحث في مختلف خيارات برامج الأشغال العامة، وتبادل الخبرات لتحسين برامج التشغيل الكثيفة العمالة، وتوفير الحماية الاجتماعية بطريقة مستدامة ومنصفة؛

- تنظيم مؤتمر، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للمعوقين، حول العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة وما بعده: تعزيز البنية الأساسية السياسية والمعرفية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية (القاهرة، ٣٠-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣). وناقش المشاركون في المؤتمر التحديات والإنجازات في مجال

السياسات المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان العربية. كذلك، ناقشوا أوراقاً أعدتها الإسكوا بالاستناد إلى بيانات إحصائية من اثنين وعشرين بلداً عربياً، وهي المرة الأولى التي تتوفر فيها بيانات عن هذا العدد الكبير من البلدان، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة حول الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية. واختُتم المؤتمر بإصدار بيان مشترك يجدد التأكيد على التزام الدول بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويدعو إلى إنشاء إطار إقليمي جديد لدعم جهود الحكومات في وضع السياسات المناسبة؛

- عقد مشاورات مع تحالف مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، بهدف البحث في الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات والدعم الفني الذي يمكن أن تقدمه الإسكوا لتعزيز دور المجتمع المدني في رسم السياسات العامة ووضع القوانين المعنية به؛

- عقد خمس حلقات حوار تحت عنوان "المجتمع المدني: استشراف مسارات جديدة" في الفترة من كانون الثاني/يناير ولغاية تموز/يوليو ٢٠١٣، نوقشت خلالها التغيّرات التي تشهدها المنطقة العربية نتيجة الحراك الشعبي في عدد من بلدانها، ودور منظمات المجتمع المدني في الترويج لعملية التغيير ومعالجة التحديات التي تواجهها؛

- عقد اجتماع تشاوري إقليمي عربي لمنظمات المجتمع المدني حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (بيروت، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣)، صدر في ختامه إعلان لمنظمات المجتمع المدني العربي حول هذه الخطة؛

- عقد جلسة حوار مفتوح حول أولويات المرحلة الانتقالية وأبرز المستجدّات والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية نتيجة للحراك الشعبي في عدد من بلدانها (بيروت، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)؛

- عقد ورشة عمل حول بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي (بيروت، ٥-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) بهدف تعزيز قدرة المؤسسات والمنظمات المعنية بالحراك السياسي والاجتماعي على المشاركة في عمليات الإصلاح، ونشر ثقافة الحوار، وتطوير الآليات التي توطّد أسس التماسك الاجتماعي وتحول دون تفاقم النزاعات في مرحلة الانتقال الديمقراطي؛

- تقديم المشورة والدعم الفنيَّين إلى سبع جهات حكومية وأهلية وأكاديمية في العراق واليمن، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى توسيع نطاق المستفيدين من برامج بناء القدرات لاعتماد نُهُج التنمية المحلية والتنمية بالمشاركة والبحث التنموي بالمشاركة التي وضعتها الإسكوا. وتولّت هذه الجهات تنفيذ عدد كبير من الورشات التدريبية والخطط الاستراتيجية التنموية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛

- المشاركة في الإعداد للمنتدى العربي حول تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية: دور الدولة والسوق والمجتمع المدني (بيروت، ١٩-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، الذي حضره عدد من ممثلي الحكومات والمجتمع المدني ونوقشت فيه قضايا الخدمات الاجتماعية، مع التركيز على المساءلة والشفافية؛

- تنظيم ورشة عمل حول التأمين المتناهي الصغر كآلية لتوفير الحماية الاجتماعية للقطاع الزراعي في لبنان (بيروت، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، وذلك بهدف زيادة الوعي حول التأمين المتناهي الصغر، وبناء قدرات المسؤولين والمنظمات غير الحكومية لاستكشاف الخيارات المتاحة فيما يتصل بتصميم التأمين المتناهي الصغر؛

- عقد ورشة عمل إقليمية حول قضايا وأولويات الشباب في منطقة الإسكوا (بيروت، ١٦-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، وذلك بهدف تحديد القضايا الرئيسية التي ينبغي أن تتناولها السياسات الوطنية للشباب في المنطقة، والأطر المرجعية لتطوير هذه السياسات بحيث تتجاوب مع قضايا وأولويات الشباب، استرشاداً ببرنامج العمل العالمي للشباب؛

- عقد ورشة عمل حول صياغة وإصلاح السياسات الوطنية للشباب في البلدان العربية بالشراكة مع الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في الإمارات العربية المتحدة (دبي، ٣-٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣)، وذلك في سياق دعم جهود بلدان المنطقة لتطوير خطط عمل وطنية تتناسب مع الأولويات الوطنية وتستجيب لبرنامج العمل العالمي للشباب؛

- عقد ورشة عمل إقليمية حول تمكين الشباب في الدول العربية: إعادة النظر في سياسات مكافحة البطالة (بيروت، ٦-٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، عُرضت خلالها تجارب خمسة بلدان عربية هي الأردن، وتونس، والعراق، وفلسطين، واليمن؛

- عقد ورشة عمل إقليمية حول تمكين الشباب في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (تونس، ١٣-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، عُرضت فيها تجارب بعض البلدان العربية في إطار تمكين الشباب وخيارات إشراكهم في صنع القرار مستقبلاً؛

- عقد ورشة عمل وطنية للمجلس الأعلى للشباب والرياضة في فلسطين (عمّان، ١٦-١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٣)، من أجل بناء قدرات العاملين في المجلس لتطوير خطة عمل تنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشباب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦؛

- عقد ورشة عمل تشاورية للجنة الفنية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشباب في العراق (عمّان، ١٧-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، في سياق تطوير خطة المتابعة والتقييم الخاصة بالاستراتيجية؛

- جمع البيانات عن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع أنحاء المنطقة، باعتبار ذلك أساسياً لإدراجهم ضمن المستفيدين من خطط التنمية الوطنية، وتحديد النقص في هذه البيانات، والتعاون مع المنظمات المعنية لإشراكها في صياغة خطط التنمية (يجري العمل حالياً على إعداد تقرير عن هذه العملية)؛

- تنظيم ورشات عمل تدريبية حول إدارة مراحل البرامج وكتابة مقترحات المشاريع للعاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان (٢١-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)؛

- تقييم الاحتياجات لعام ٢٠١٤ في مجال خدمات الدعم الفني التي تقدمها الإسكوا لعدد من المؤسسات المعنية بالشؤون الاجتماعية في فلسطين؛

- تقديم مشورة فنية لوزارة الشؤون والضمان الاجتماعي في السودان حول صياغة السياسات الاجتماعية المتكاملة وإعداد خرائط الفقر (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)؛
- تقديم مشورة فنية لوزارة التنمية الاجتماعية في عُمان بهدف إعداد استراتيجية العمل الاجتماعي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)؛
- تنظيم ورشة عمل لرفع قدرات العاملين في المجلس الأعلى للشباب والرياضة في فلسطين في مجال التخطيط الاستراتيجي وبناء السياسات العامة والمتابعة والتقييم (رام الله، ١٨-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤).

القرار ٣٠٥ (د-٢٧) التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+٢٠ وتنفيذها

ألف- نص القرار

١٠- في هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تعدّ تقريراً حول نتائج مؤتمر ريو+٢٠ تضمنه مقترحات بشأن المواضيع التي تهم المنطقة، وأن تساند الدول الأعضاء في بناء قدراتها للتعامل مع هذه النتائج. كما طلبت إليها مواصلة التنسيق والتعاون مع الحكومات العربية ومنظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة لاتخاذ التدابير في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص دعم قطاعات الطاقة والمياه والبيئة في المجالات المتعلقة بتغيّر المناخ، وتفعيل الأطر المؤسسية الإقليمية للتنمية المستدامة. كذلك، طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين، تقريراً عن الإجراءات المتخذة تنفيذاً لهذا القرار.

باء- إجراءات التنفيذ

١١- تنفيذاً لهذا القرار، أنجزت الأمانة التنفيذية النواتج التالية:

(أ) <u>الدراسات والبحوث ومطبوعات أخرى</u>

- تقرير حول متابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ قُدم إلى اللجنة الفنية في اجتماعها السابع (عمّان، ١٨-١٩ آذار/مارس ٢٠١٣)؛
- وثيقة حول المخرجات الرئيسية لمؤتمر ريو+٢٠ وتأثيرها على التنمية المستدامة في المنطقة العربية، قُدمت إلى اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة – متابعة مؤتمر ريو+٢٠ (دبي، ٢٩-٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣). وفي ختام المؤتمر اعتمد المشاركون "وثيقة دبي للتنفيذ الإقليمي العربي لمخرجات ريو+٢٠" التي تضمنت مجموعة من التوصيات والأولويات المحددة للمنطقة العربية؛

- ورقة معلومات أساسية حول قضايا رئيسية ينبغي أن تشملها أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من منظور المنطقة العربية وقُدمت إلى اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي في دبي؛

- دليل حول المفاوضات بشأن تغيّر المناخ، عُرضت كيفية استخدامه في ورشة عمل تدريبية إقليمية حول تنمية القدرات في مجال التفاوض في قضايا تغيّر المناخ للبلدان العربية (عمّان، ٢٢-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣) نظمتها الأمانة التنفيذية بالتعاون مع جامعة الدول العربية؛

- دراسة لتقييم السياسات الهادفة إلى تنمية قطاعات الإنتاج الخضراء وتحديد متطلبات تطويرها والفرص التي يمكن اكتسابها من خلال تنفيذ برامج رائدة في هذا المجال؛

- دراسة بعنوان "رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة"؛

- دراسة بعنوان "دور الطاقة المتجددة في الحد من تغيّر المناخ في منطقة الإسكوا".

(ب) <u>تقديم الدعم للدول الأعضاء</u>

- عقد اجتماع تشاوري للخبراء حول أهداف التنمية المستدامة (تونس، ١٨-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). ومن المقرر عقد اجتماع ثان حول هذه الأهداف على المستوى الحكومي في نيسان/أبريل ٢٠١٤؛

- المباشرة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في عملية تحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وذلك في ضوء الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ والمستجدات على الساحة الإقليمية والدولية. وتم الاتفاق على تسمية المبادرة بالإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وسيتم عرضها على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية في شهر أيار/مايو ٢٠١٤، ومن ثم على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته في تونس في مطلع عام ٢٠١٥ في حال تمت الموافقة عليها؛

- بدء العمل على وضع رؤية استثمارية وخارطة طريق إقليمية لفرص التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر. وقد أقرّ مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة المنهجية المقترحة لإعداد خارطة الطريق، وذلك في دورته لعام ٢٠١٣؛

- متابعة تطوّرات المداولات الجارية على الصعيد العالمي لوضع أهداف للتنمية المستدامة وخطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمشاركة في عدد من فعاليات الدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة، وفي الاجتماع الأول للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

- عقد ورشة عمل إقليمية حول الدروس والتحديات المتصلة بتنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية للتنمية المستدامة في البلدان التي تعاني من النزاعات (بيروت، ١١-١٢ تموز/يوليو

٢٠١٢)، وذلك بالتعاون بين شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية وشعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛

- تنظيم اجتماع للخبراء حول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة في المنطقة العربية (الكويت، ٦-٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت؛

- وضع عدد من الخطط للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة ومتابعة القضايا الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، وذلك من خلال تنفيذ الأنشطة التالية بالتعاون مع الشركاء الإقليميين:

  - عقد اجتماع بين بلدان المنطقة لبحث مستجدات مرحلة ما بعد ريو+٢٠، والتحضير للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة في أيار/مايو ٢٠١٣؛

  - تنظيم لقاء مفتوح في الإسكوا هدفه التأكد من انسجام خطط مختلف الشُعب في الإسكوا مع مقررات ريو+٢٠؛

  - تقديم تقرير إلى الدورة الرابعة عشرة للجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في الوطن العربي (القاهرة، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)؛

  - عقد اجتماعات بين آلية التنسيق الإقليمي والفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، من أجل مناقشة أهداف التنمية المستدامة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)؛

  - المشاركة في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لبحث مرحلة ما بعد ريو+٢٠ (بغداد، ٢٤-٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)؛

- تنظيم الاجتماع التشاوري المشترك للجنتي الموارد المائية والطاقة حول الترابط بين قطاعي المياه والطاقة في منطقة الإسكوا (بيروت، ٢٧-٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢)؛

- مواصلة تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، بالتعاون مع عدد من الحكومات العربية، وجامعة الدول العربية وهيئاتها المتخصصة، وعدد من الكيانات التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات دولية أخرى؛

- مواصلة تنفيذ مشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) حول التكيّف مع تغيّر المناخ في قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

- إطلاق مشروع مموّل من حساب الأمم المتحدة للتنمية في عام ٢٠١٣ حول تطوير قدرات البلدان العربية للتكيّف مع تغيّر المناخ باستخدام أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وذلك في إطار شراكة مع المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومنظمة الصحة العالمية، والجمعية العربية لمرافق المياه، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛

- تنفيذ مشروع آخر مموّل من حساب التنمية حول بناء القدرات الوطنية لإدارة ندرة المياه والجفاف في غرب آسيا وشمال أفريقيا بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومنظمات أخرى؛

- تنظيم المؤتمر الإقليمي حول الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في الريف بمنطقة الإسكوا (الرباط، ٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، بالتعاون مع وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في المغرب، وجامعة الدول العربية، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وذلك في إطار تنفيذ مشروع بناء القدرات للحدّ من تغيّر المناخ والتخفيف من وطأة الفقر في غربي آسيا الممول من حساب التنمية؛

- تنظيم ورشة عمل تدريبية إقليمية حول الأوجه التقنية لمشاريع الاستثمار في كفاءة الطاقة (تونس، ٢٤-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، وذلك في إطار تنفيذ مشروع الترويج للاستثمار في كفاءة الطاقة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ وتحقيق التنمية المستدامة الممول من حساب التنمية؛

- تنظيم ورشة عمل إقليمية لتنمية القدرات في مجال التفاوض في قضايا تغيّر المناخ للدول العربية (عمّان، ٢٢-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، بالتعاون مع جامعة الدول العربية؛

- المشاركة في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (COP18/CMP8) (الدوحة، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر – ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)؛ وترؤس جلسة جانبية، إلى جانب جامعة الدول العربية، تمحورت حول مبادرات التكيف مع تغيّر المناخ وقابلية التأثر، وذلك بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية.

القرار ٣٠٦ (د-٢٧) تطوير عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت ومواصلة الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية

ألف- نصّ القرار

١٢- في هذا القرار، دعت اللجنة الأمانة التنفيذية إلى تشجيع حكومات الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في استكمال عملية تأسيس المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت بالتنسيق مع جامعة الدول العربية؛ وتقديم التسهيلات اللازمة لاستكمال عملية تأسيس المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، وذلك بالشراكة مع جامعة الدول العربية، وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة؛ ودعم السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تنفيذ البرامج الفرعية التي تتضمنها خارطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت، وذلك تحت مظلة عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، ومواصلة الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية. كما طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين، تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

باء- إجراءات التنفيذ

١٣- تنفيذاً لهذا القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية للإسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بصفتهما المنظمتين الراعيتين للمنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، بالأنشطة التالية:

- تشكيل اللجنة الاستشارية المتعددة الأطراف الخاصة بالمنتدى العربي لحوكمة الإنترنت وتحديد شروط المشاركة في عضويتها وتقييم الطلبات والترشيحات، وإعداد الآليات الناظمة لها؛
- دعوة حكومات الدول الأعضاء إلى المشاركة في عضوية اللجنة الاستشارية المتعددة الأطراف؛
- تشجيع ممثلي الحكومات في اللجنة الاستشارية المتعددة الأطراف على المشاركة في كافة الأنشطة المتصلة بعملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، وذلك من خلال تمويل أنشطته بصورة مباشرة وغير مباشرة؛
- المشاركة في الاجتماع التنسيقي للشركاء الرئيسيين في المنتدى (بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٣)، الذي تم خلاله إنشاء المكتب التنفيذي للتنسيق المشترك للمنتدى؛
- إعداد وثيقة حول الإطار المرجعي لهيكلية المنتدى ومكوناته للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، تحدد مهام وآليات عمل مكونات المنتدى وتأخذ في الاعتبار مخرجات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ومبادرة الحوار العربي حول حوكمة الإنترنت ومبادئها وأهدافها، وأيضاً مخرجات الاجتماع التشاوري حول تأسيس المنتدى وقرارات مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في هذا الشأن. وقد عُرضت هذه الوثيقة في الاجتماع التنسيقي للشركاء الرئيسيين في المنتدى (بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٣)؛
- تشجيع اللجنة الاستشارية المتعددة الأطراف على تشكيل ثلاث لجان فرعيّة مؤقتة من بين أعضائها، وذلك لوضع مقترحات ورؤى مستقبلية لعملية المنتدى فيما يتصل بآليات التمويل والتسويق والاتصالات والحوكمة؛ والإشراف على عمل هذه اللجان الفرعية ومخرجاتها، والمشاركة في أنشطتها؛
- تنظيم أربعة اجتماعات للجنة الاستشارية المتعددة الأطراف في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، والمشاركة الفاعلة فيها، على النحو التالي: الاجتماع الأول في القاهرة يومي ١٨ و١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٢؛ والثاني في القاهرة يومي ٥ و٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والثالث في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة ٣-٥ آذار/مارس ٢٠١٣، والرابع في الدار البيضاء، المغرب، في الفترة ١٠-١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣؛
- تنظيم اجتماعين للمشاورات المفتوحة، الأول حول قضايا حوكمة الإنترنت في المنطقة العربية (القاهرة، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، بالتعاون مع الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات؛ والثاني تحت عنوان "حوكمة الإنترنت المتعددة الأطراف في المنطقة العربية: كلنا شركاء" (دبي، ٣-٥ آذار/مارس ٢٠١٣)، باستضافة هيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة ومركز تنسيق الشبكة الأوروبية لبروتوكول الإنترنت (RIPE NCC)، بالتعاون مع هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)؛

- تشجيع الحكومات على استضافة الاجتماعات السنوية للمنتدى. وقد أثمرت هذه الجهود لعامين متتاليين، ٢٠١٢ و٢٠١٣، إذ استضافت الكويت الاجتماع السنوي الأول للمنتدى الذي عقد تحت شعار "إنترنت أفضل لعالم عربي أفضل" (٩-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) وحضره أكثر من ٣٠٠ مشارك؛ واستضافت الجزائر الاجتماع السنوي الثاني للمنتدى الذي عقد تحت شعار "شركاء من أجل التنمية" (١-٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣) وحضره أكثر من ١٤ وزيراً عربياً، بالإضافة إلى نحو ٨٠٠ مشارك؛

- التخطيط والريادة في الإعداد للاجتماعين السنويين الأول والثاني للمنتدى، بحيث يتناول جدول أعمال كل منهما المواضيع الأساسية التي حددتها خارطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت؛ وتنظيم الجلسة التمهيدية ضمن فعاليات افتتاح هذين الاجتماعين، وذلك لتقديم أهم المواضيع ومحاور النقاش، ومناقشة الفرص المتاحة والتحديات في مجال حوكمة الإنترنت، وتعزيز الشراكة من أجل التنمية؛ وتنظيم ثلاث ورشات عمل خلال الاجتماع الأول حول تطوير أسماء النطاقات العربية ودعم الجهود الإقليمية في هذا المجال؛ ونقاط تبادل الإنترنت؛ وحماية الأطفال على الإنترنت وأثر سياسات الحجب والتنظيم في المنطقة العربية؛ وتنظيم ورشة عمل خلال الاجتماع الثاني حول التشريعات المتعلقة بحماية الأطفال على الإنترنت في المنطقة العربية؛

- إعداد وثيقة مشروع، ضمن الإسكوا، من أجل تعزيز استدامة المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، وذلك في إطار حشد الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة التي تضطلع بها بوصفها إحدى المنظمتين الراعيتين للمنتدى.

القرار ٣٠٧ (د-٢٧) دعم الشعب الفلسطيني

ألف- نص القرار

١٤- في هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تستمر في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته بما يتوافق مع الأولويات والاحتياجات التي يحددها الشعب ومؤسساته، وذلك عبر الوسائل التالية:

(أ) رفع مستوى الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وتعميم المعلومات عن الانتهاكات الإسرائيلية لهذه الحقوق؛

(ب) رصد وتوثيق ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقديم تقارير دورية حولها يتم عرضها على الدورات الوزارية؛

(ج) توثيق التعاون بين الإسكوا والهيئات الإقليمية والدولية، بما فيها جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بمساعدة الشعب الفلسطيني ودعمه، في بناء المؤسسات الفلسطينية وتعزيزها؛

(د) دعم جهود فلسطين الرامية إلى نيل العضوية الكاملة في جميع المحافل والمنظمات والهيئات الدولية؛

(هـ) بلورة وتنفيذ المبادرات والمشاريع الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني والحد من انعكاسات الاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية؛

(و) حشد الموارد وبناء الشراكات الإقليمية والدولية لتنفيذ مشاريع وبرامج ومبادرات لدعم الشعب الفلسطيني في سعيه إلى الحصول على حقوقه كاملة.

١٥- كما طلبت إلى الأمين التنفيذي أن يقدّم إلى اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين، تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ القرار.

باء- إجراءات التنفيذ

١٦- تنفيذاً لهذا القرار، أنجزت الأمانة التنفيذية النواتج التالية:

(أ) الدراسات والبحوث ومطبوعات أخرى

- تقريرا الأمين العام لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وقد أحالهما الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- كتيب حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي، بهدف توزيعه خلال فعاليات الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين؛
- ملصق يتضمن معلومات حول مجموعة من قرارات مجلس الأمن، ومعاهدة جنيف الرابعة، والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين؛
- مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قطاع غزة بشأن إعداد دراسة مشتركة حول موظفي القطاع العام وخيارات دمجهم (تموز/يوليو – أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)؛
- الأنشطة المتعلقة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وغيرها من الأنشطة الداعمة للشعب الفلسطيني بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومنها، التنسيق وتبادل المعلومات في إطار رصد وتوثيق ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتداعياتها على الشعب الفلسطيني (من حزيران/يونيو ٢٠١٢ حتى اليوم).

(ب) تقديم الدعم للدول الأعضاء

- التشاور مع السلطة الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية بشأن تنظيم دورة لتدريب باحثين حول مهارات البحث العلمي في قطاع غزة؛
- تنظيم دورة تدريبية لموظفي الحكومة الفلسطينية حول صياغة السياسات التنموية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)؛

- تقديم المساعدة الفنية للجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني التابعة لرئاسة مجلس الوزراء في لبنان من أجل صياغة خطة عملها واستراتيجيتها؛ والمشاركة في تيسير ورشات العمل التي نظمتها هذه اللجنة؛ والمساهمة في تأسيس المرصد الوطني للتجمعات الفلسطينية في لبنان (حزيران/يونيو – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣).

القرار ٣٠٨ (د-٢٧) البُعد الإقليمي للتنمية

ألف- نص القرار

١٧- في هذا القرار، رحبت اللجنة بالتوصيات التي خلصت إليها الدراسة المستقلة حول البُعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة التي أشرفت على إعدادها اللجان الإقليمية، ودعت هيئات الأمم المتحدة العاملة على الصعيدين العالمي والإقليمي إلى دعم تنفيذها. ودعت اللجنة الأمانة التنفيذية إلى العمل بالتشاور مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع آلية التنسيق الإقليمي، حيثما كان ذلك مناسباً، لضمان تنفيذ هذه التوصيات، بحيث يكون عمل منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية منتظماً ومنسقاً، ويسهم في تحقيق أهداف استراتيجية، ويندرج ضمن نهج شامل يشكل دعامة لجهود التكامل الإقليمي. كما طلبت إلى الأمين التنفيذي أن يقدّم إلى اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

باء- إجراءات التنفيذ

١٨- تنفيذاً لهذا القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بالأنشطة التالية:

- مواصلة السعي إلى ضمان التكامل بين عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وآلية التنسيق الإقليمي، وذلك بالتنسيق الوثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة العربية، من خلال المشاركة في مجموعة دعم الأقران الإقليمية التي توفر الدعم الفني لإعداد ومراجعة وثائق التقييم القطري المشترك، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

- وضع مصفوفة للأنشطة المقرر تنفيذها بشكل مشترك مع المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

- تعزيز التواصل مع مجموعة من هيئات الأمم المتحدة من أجل إشراكها في أعمال آلية التنسيق الإقليمي، وتعزيز اعتماد نُهج إقليمية تجاه قضايا التنمية. ومن أهم هذه الهيئات:

  - مركز التجارة الدولي في جنيف، بشأن قضايا التكامل التجاري الإقليمي؛

  - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بشأن تعبئة الجهود الإقليمية للمشاركة في الأعمال التحضيرية للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

  - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لوضع تصور إقليمي حول أهداف التنمية المستدامة؛

- صندوق الأمم المتحدة للسكان، للتعاون في دعم الدول الأعضاء في التحضير للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية +٢٠ في عام ٢٠١٤؛

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للتعاون في دعم الدول الأعضاء في التحضير للدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة المقرر عقدها في عام ٢٠١٥ والتي سيُستعرض خلالها التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين +٢٠)؛

- التنسيق، عند الضرورة، مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في عدد من البلدان العربية هي تونس، والعراق، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن؛

- توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة الدول العربية في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٣ لتوثيق التعاون، ودعم هياكل صنع القرار في الجامعة، وتوثيق الروابط مع المجالس الوزارية التابعة لها ضمن إطار جديد من الشراكة؛

- إعداد تقرير الكتلة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، الذي يحدد الأولويات الاستراتيجية والإجراءات المشتركة للتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ويأتي هذا التقرير، بالإضافة إلى تقريرين مماثلين لكتلتي السياسة والمساعدات الإنسانية، استجابة لدعوات أمين عام جامعة الدول العربية وأمين عام الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق بين المنظمتين؛

- التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان التحديث الدوري لمصفوفة الأنشطة المشتركة بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والتي تم الاتفاق عليها في تموز/يوليو ٢٠١٢. وقد اعتُمد اجتماع آلية التنسيق الإقليمي كمنتدى لمراجعة التقدم المحرز ومتابعة الالتزامات؛

- تنظيم اجتماع لآلية التنسيق الإقليمي في عام ٢٠١٢ واجتماعين في عام ٢٠١٣. وعُقد الاجتماع الأخير في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، يومي ٢٦ و٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، للبحث في سبل دعم التكامل الإقليمي في المنطقة، لا سيما دعم مقررات القمم العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تلك المتصلة بإنشاء اتحاد جمركي عربي. وبحث المجتمعون أيضاً في الموقف العربي من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي الدعم الذي يمكن أن تقدمه هيئات الأمم المتحدة للقمّة العربية المقبلة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية المزمع عقدها في تونس عام ٢٠١٥، وتقرر أن تقدم مقترحاتها إلى المجالس الوزارية المعنية.

القرار ٣٠٩ (د-٢٧) اعتماد التعديلات التي أُدخلت على برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

ألف- نص القرار

١٩- في هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ برنامج العمل وتضمينه الأنشطة اللازمة لمواجهة أية تحديات قد تنشأ في منطقة الإسكوا. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي إطلاع الدول الأعضاء على أية تعديلات إضافية تُدخَل على برنامج العمل، وذلك في التقرير الذي يوزّع على الدول الأعضاء حول التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

باء- إجراءات التنفيذ

٢٠- لم يتم إدخال أية تعديلات أخرى على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بصيغته التي أقرتها الدول الأعضاء. وقد تم تنفيذ برنامج العمل وأعدت الأمانة التنفيذية تقريراً عن تنفيذه وهو مدرج في وثائق الدورة الثامنة والعشرين للجنة بعنوان تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ويحمل الرمز E/ESCWA/28/5(Part I).

القرار ٣١٠ (د-٢٧) اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

ألف- نص القرار

٢١- في هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية تعميم الإطار الاستراتيجي بالصيغة التي أقرّتها الدول الأعضاء. كما طلبت إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي، وعن التعديلات التي تُدخَل عليه، والإنجازات الفعلية التي حققتها الإسكوا.

باء- إجراءات التنفيذ

٢٢- أعدت الأمانة التنفيذية، بناء على الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وقد أعدت تقريراً عن التعديلات المقترحة عليه وهو مدرج في وثائق الدورة الثامنة والعشرين للجنة ويحمل الرمز E/ESCWA/28/6(Part II).

القرار٣١٢ (د-٢٧) تقييم عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ألف- نص القرار

٢٣- في هذا القرار، دعت اللجنة الأمين التنفيذي إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير حول تقييم عمل اللجنة، ومواصلة الجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء الأمانة التنفيذية، باتخاذ عدد من التدابير، منها تقييم عمل الأمانة التنفيذية ومراجعة هيكلها الداخلي باستمرار، لتحقيق أعلى مستوى من الفعالية والكفاءة. كما طلبت إليه أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

باء- إجراءات التنفيذ

٢٤- عملت الأمانة التنفيذية على تنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقرير حول تقييم عمل اللجنة، وتعزيز الآليات الحكومية الدولية، وتوثيق التنسيق مع عدد من وكالات وبرامج الأمم المتحدة.

٢٥- وتلقت الأمانة التنفيذية نتائج "بطاقة الأداء" الأولى المتعلقة بأدائها خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١١ والتي تقيّم ممارسات التقييم المتبعة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وعموماً، ومقارنةً بالإدارات واللجان الإقليمية الأخرى، أتت تقييمات الإسكوا وفق هذه البطاقة إيجابية، وذلك لاتباعها تسلسلاً إدارياً واضحاً، واعتمادها

سياسة تقييم وخطة عمل مع آليات للمتابعة، ودمجها للمساءلة والدروس المستفادة في سياسة التقييم، ونشرها لتقريري التقييم لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١ على موقعها على شبكة الإنترنت.

٢٦- وقد صنفت "بطاقة الأداء" بعض الجوانب الأخرى لعمل الإسكوا، مثل استيعاب نتائج التقييم، وتحسين نوعية تقارير التقييم، على أنها تحرز تقدماً. كما حددت بطاقة الأداء ثلاثة أوجه قصور هي: عدم تجاوز الميزانية المخصصة لعمليات التقييم نسبة ١ في المائة من الميزانية العامة للإسكوا؛ وعدم اعتماد نتائج التقييمات بالقدر الكافي لتحسين النتائج وتعزيز المساءلة؛ وعدم الفصل، في التسلسل الإداري لعملية التقييم، بين عملية التقييم وعملية التخطيط. وتعتبر الإسكوا بطاقة الأداء أداة هامة لتحديد الثغرات وقد جعلت وظيفة التقييم جزءاً أساسياً من عملها.

٢٧- وواصلت الأمانة التنفيذية العمل على تحسين أدائها، عن طريق معالجة الثغرات في إجراءات العمل وجهازها المؤسسي، وتخصيص الموارد اللازمة وتوسيع نطاق عمليات التقييم الداخلية بحيث تشمل أداء البرامج الفرعية، ومشاريع حساب التنمية، والمشاريع الممولة من خارج الميزانية، والبرنامج العادي للتعاون الفني، وآلية الاجتماعات الحكومية. وتتبع الإسكوا سياسة للتقييم تهدف إلى تعميم ثقافة الابتكار، والتكيّف مع التحوّلات في المنطقة، والاستفادة من التجارب السابقة لتحسين أداء البرامج الفرعية. ولذلك، واصلت الأمانة التنفيذية جهودها الرامية إلى تحسين عمليات التقييم وتخصيص الموارد اللازمة لتحسين الأداء لدى إعداد الميزانية البرنامجية. وتشمل خطة التقييم التي تعتمدها الإسكوا البرامج الفرعية.

٢٨- وأجرت الأمانة التنفيذية مراجعة شاملة لصلاحيات اللجنة وهيكليتها في عام ٢٠١٣، كان الهدف الرئيسي منها ضمان ملاءمة عملها مع احتياجات الدول الأعضاء. ومع أخذ الميزة النسبية للإسكوا في الاعتبار، تضمنت نتائج المراجعة توصيات بتعزيز قدرات اللجنة في مجال الإحصاء والنمذجة الاقتصادية الكلية، وتأكيد الأهمية القصوى للتكامل الإقليمي في مختلف مجالات عمل اللجنة. وقد بدأ تنفيذ هذه التوصيات من خلال إعادة ترتيب أولويات البرامج الفرعية وإعادة توزيع الموارد.

٢٩- كذلك، أجرت الأمانة التنفيذية مراجعة للهيكل الداخلي لشعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني لضمان مزيد من الفعالية والتناغم في عملها. وفي ضوء هذا التقييم، تمت إعادة هيكلة الشعبة بحيث تضمنت قسماً جديداً يُعنى بالإشراف على الشراكات وتعبئة الموارد ودعم المبادرات المشتركة بين مختلف التخصصات، وأصبح اسمها شعبة التخطيط والشراكات والتعاون الفني. وفي عام ٢٠١٤، تم الشروع بمراجعة أخرى لوظائف الشعبة لضمان توفيرها الدعم الاستراتيجي الملائم لمختلف شُعب الإسكوا ووحداتها التنظيمية.

٣٠- وأجرت الأمانة التنفيذية تقييماً لأداء برنامجين فرعيين هما البرنامج الفرعي ٢ المعني بالتنمية الاجتماعية والبرنامج الفرعي ٤ المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي. واستناداً إلى التقييمين، أعدت الشعبتان المعنيتان خطط عمل مفصلة ومحددة زمنياً لتنفيذ التوصيات المنبثقة من التقييم.

٣١- كما أجرت الأمانة التنفيذية تقييماً لأربعة من مشاريع حساب التنمية في أربعة مجالات مختلفة هي: التنمية بالمشاركة، والتشريعات السيبرانية، وصياغة السياسات الاجتماعية الخاصة بالشباب، والاستثمارات الثنائية.

٣٢- وأعدت الأمانة التنفيذية خطة عمل طموحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تتوخى تقييم اثنين من البرامج الفرعية على الأقل، فضلاً عن تقييم مجالات مواضيعية ذات أولوية. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الأمانة التنفيذية على وضع خطط تقييم لسبعة من مشاريع حساب التنمية، وخمسة مشاريع ممولة من خارج الميزانية والتي من المقرر أن تختتم أنشطتها خلال فترة السنتين؛ كما تخطط لتقييم البرنامج العادي للتعاون الفني. وستعمل مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم على تحسين وتطوير السياسات والمبادئ التوجيهية لعملية التقييم المتبعة في اللجنة وتطوير خطط عمل ملموسة ومحددة زمنياً وتستجيب لتوصيات عمليات التقييم المختلفة، وضمان منهجية منتظمة لمتابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييمات السابقة. وستسعى الأمانة التنفيذية كذلك إلى دمج الدروس المستفادة في دورات التخطيط والبرامج في المستقبل، والعمل على ضمان قدر أكبر من المساءلة فيما يتعلق بالنتائج، وتوسيع شبكة خبراء التقييم المستقلين.

ثانياً- الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء

٣٠٤ (د-٢٧) دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

ألف- نص القرار

٣٣- في هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الدول الأعضاء:

(أ) أن تنظر في إمكانية توسيع نطاق نظم الضمان الاجتماعي لتشمل جميع الفئات الاجتماعية، وأن تقدم حداً أدنى من الحماية الاجتماعية لجميع الفئات التي لا تشملها نظم الضمان الاجتماعي حتى وقت إدخالها في هذه النظم؛

(ب) أن تشجع تمثيل الشباب والمرأة ومختلف الفئات الاجتماعية ومشاركتها في اللجان الوطنية والبرلمانات وغيرها من الهيئات المنتخَبة المسؤولة عن صياغة السياسات العامة، على المستويين المحلي والوطني؛

(ج) أن تعزز مشاركة المواطنين في الحوار وتوطد الشراكة الاجتماعية، وأن تعمل على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وتطبيق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومبادرات التنمية الاجتماعية ورصدها وتقييمها؛

(د) أن تكثف الجهود من أجل دمج قضايا العدالة الاجتماعية واحتياجات جميع الفئات الاجتماعية في استراتيجيات التنمية المستدامة، ومنها الاستراتيجيات الاقتصادية الهادفة إلى الحد من الفقر وتوليد فرص العمل ومعالجة القضايا البيئية مع الحرص على تحقيق التوازن بين المناطق المحلية المختلفة؛

(هـ) أن تعمل على تأمين الخدمات الاجتماعية في إطار من الشفافية والمساءلة، واعتماد نهج للمشاركة تُوزّع بموجبه المسؤوليات على كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

باء- إجراءات التنفيذ

٣٤- تلقت الأمانة التنفيذية المعلومات التالية من بعض الدول الأعضاء بشأن التنفيذ:

فلسطين

- شكّل مجلس الوزراء فريقاً وطنياً للضمان الاجتماعي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كافة الشركاء والمعنيين من حكومة ومجتمع مدني وقطاع خاص، وذلك بهدف تطوير قانون للضمان الاجتماعي؛
- اعتمدت الحكومة مبدأ المشاركة لتطوير الخطط والسياسات التنموية، وأوجدت الأطر اللازمة لإتاحة المجال أمام كافة المعنيين للمشاركة في عملية تطوير الخطط والسياسات التنموية؛
- شكلت قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان مرتكزات أساسية لتطوير خطة التنمية الوطنية. فإلى جانب الاستراتيجية الوطنية الشاملة للقطاعات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يجري العمل على وضع خطة وطنية لتعزيز حقوق الإنسان، والتوجه نحو إدماج هذه الخطة في الاستراتيجيات القطاعية وخطة التنمية الوطنية؛
- تغطي أنشطة الحماية الاجتماعية كافة الفئات المهمشة، وبشكل خاص الفقراء من الأسر والأفراد، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، والمسنين، والنساء المعنفات. والجدير بالذكر أن هناك لجاناً وطنية تُعنى بقضايا واحتياجات هذه الفئات، وقد تم العمل على إعداد استراتيجيات خاصة للمسنين والأطفال وذوي الإعاقة ولمواجهة العنف ضد المرأة. كما يشكل جَسر الفجوات بين المناطق والفئات الاجتماعية أولوية واضحة في خطة التنمية الوطنية وذلك في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- شكلت وزارة الشؤون الاجتماعية مجلساً استشارياً للحماية الاجتماعية بعضوية كافة الأطراف المعنيين. كما قامت بتطوير آليات للاستهداف تحدد معايير الحصول على الخدمات، وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. كذلك، تقوم الوزارة بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية في إطار العمل لضمان التكامل في تقديم الخدمات.

المملكة العربية السعودية

- تقدم خدمات الضمان الاجتماعي لكل الفئات المستهدفة من المواطنين؛
- عملت على ضم ٣٠ امرأة، بالإضافة إلى العديد من القيادات الشابة، إلى عضوية مجلس الشورى؛ كما عززت تمثيل المرأة والشباب في المجالس البلدية؛
- أنشأت مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ليتيح الفرصة للمواطنين للمشاركة في الحوار الوطني وفقاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان؛
- ركزت في خطط التنمية الخمسية على تحقيق التنمية المستدامة من حيث دمج قضايا العدالة الاجتماعية واحتياجات جميع الفئات الاجتماعية؛
- تقدم الخدمات الاجتماعية بكافة أشكالها، الصحية والتعليمية وغيرها، لكل المواطنين والمقيمين؛ ويشارك القطاع الخاص والمجتمع المدني جنباً إلى جنب مع الدولة في تقديم هذه الخدمات.

القرار ٣٠٥ (د-٢٧) التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+٢٠ وتنفيذها

ألف- نص القرار

٣٥- في هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الدول الأعضاء:

(أ) تبني الإعلان العربي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ كوثيقة مرجعية في اجتماعات المفاوضات حول الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠؛

(ب) المشاركة الفعالة في الاجتماعات التحضيرية التي تُعقد في نيويورك من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، باعتبارها مرحلة هامة في سير المفاوضات، والمشاركة الفعالة في مؤتمر ريو+٢٠؛

(ج) مراجعة السياسات والاستراتيجيات وأطر العمل الوطنية بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، وتفعيل تنفيذ البيانات والإعلانات الوزارية الصادرة بهذا الشأن، ومراجعة الأطر المؤسسية على نحو يضمن دمج الركائز الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

باء- إجراءات التنفيذ

٣٦- تلقت الأمانة التنفيذية المعلومات التالية من بعض الدول الأعضاء بشأن التنفيذ:

<u>الإمارات العربية المتحدة</u>

- اعتمدت الإعلان العربي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ كوثيقة مرجعية؛
- شاركت في كافة الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر ريو+٢٠ بصورة فاعلة؛ وضم وفدها إلى المؤتمر نخبة من كبار المسؤولين في كافة الجهات الرسمية؛
- استعرضت من خلال المعارض التي أقامتها الوفود تجربتها الرائدة والطويلة في مجال التنمية المستدامة، وعرضت أهم المبادرات والإنجازات التي حققتها. واستضافت في نهاية شهر أيار/مايو ٢٠١٣ اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة – متابعة مؤتمر ريو+٢٠، والذي انتهى بصدور "وثيقة دبي للتنفيذ الإقليمي العربي لمخرجات ريو+٢٠" التي تضمنت مجموعة من التوصيات والأولويات المحددة للمنطقة العربية. وتنفيذاً لوثيقة دبي، تعمل الإمارات العربية المتحدة في الوقت الحالي، بالتعاون مع الإسكوا، على إعداد خارطة طريق إقليمية لمرحلة ما بعد ريو+٢٠ على مستوى الوطن العربي؛
- بدأت منذ سنوات اعتماد سياسات أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، فأطلقت في هذا الصدد مجموعة من المبادرات، منها: الإنتاج الأنظف، والعمارة الخضراء، والنقل المستدام، والطاقة المتجددة، والطاقات البديلة، والتطبيقات الخضراء، وغيرها؛

- اعتمدت بصورة رسمية في بداية عام ٢٠١٢ وقبل مؤتمر ريو+٢٠ نهج الاقتصاد الأخضر كمسار في سياق التنمية المستدامة، من خلال إطلاق استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"؛
- شارفت وزارة البيئة والمياه على الانتهاء من وضع خطة الطريق الوطنية لتنفيذ استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء؛
- استضافت المؤتمر العالمي الأول للشراكة من أجل الاقتصاد الأخضر في شهر آذار/مارس ٢٠١٤، وذلك بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

فلسطين

- اعتمدت الإعلان العربي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة كوثيقة مرجعيّة، وذلك أثناء المفاوضات حول الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠؛
- قدمت تقريرها حول سير العمل بشأن مؤتمر ريو+٢٠، كما شاركت في المؤتمر بوفد رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية، ونظمت نشاطاً جانبياً خلال فترة انعقاده؛
- تعمل سلطة جودة البيئة على ضمان إدراج متطلبات التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية وخطة التنمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، مع التأكيد على تعزيز الترابط بين الركائز الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

القرار ٣٠٦ (د-٢٧) تطوير عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت ومواصلة الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية

ألف- نص القرار

٣٧- في هذا القرار، شجعت اللجنة حكومات الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في استكمال عملية تأسيس المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

باء- إجراءات التنفيذ

٣٨- تلقت الأمانة التنفيذية المعلومات التالية من بعض الدول الأعضاء بشأن التنفيذ:

الإمارات العربية المتحدة

- شاركت في أعمال المنتدى العربي الثاني لحوكمة الإنترنت (الجزائر، ١-٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)؛
- تنسق مع جامعة الدول العربية من خلال اللجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات؛

- استضافت هيئة تنظيم الاتصالات اجتماع المشاورات المفتوحة بشأن حوكمة الإنترنت تحت شعار "كلنا شركاء" (دبي، ٣-٥ آذار/مارس ٢٠١٣)، بالتعاون مع شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) ومركز تنسيق الشبكات الأوروبية لبروتوكول الإنترنت (RIPE NCC)؛
- بعدما أطلقت الهيئة النطاق العربي ".امارات" في عام ٢٠١٠ والذي يشهد تداولاً من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية من الشركات والأفراد، كُلفت الهيئة من قبل مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في عام ٢٠١٢ بإطلاق وإدارة وتشغيل اسم النطاق العربي الجديد (.عرب)؛ كما تنظم الهيئة حملات توعية وتثقيف ومعارض بهذا الشأن.

فلسطين

- تشارك في اللجنة الاستشارية المتعددة الأطراف للمنتدى العربي لحوكمة الإنترنت من خلال ممثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنتدى؛ وقد شاركت في أعمال الاجتماع السنوي الأول للمنتدى.

القرار ٣٠٧ (د-٢٧) دعم الشعب الفلسطيني

ألف- نص القرار

٣٩- في هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الدول الأعضاء:

(أ) أن ترفع مستوى دعمها للشعب الفلسطيني في سعيه إلى نيل حقوقه كاملة وتجسيد دولة فلسطين المستقلة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ب) أن تدعم مساعي فلسطين لنيل العضوية الكاملة في جميع المحافل والمنظمات والهيئات الدولية؛

(ج) أن تكثف من جهودها ودعمها ومساندتها لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وبقائه على أرضه والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي وسياساته.

باء- إجراءات التنفيذ

٤٠- تلقت الأمانة التنفيذية المعلومات التالية من بعض الدول الأعضاء بشأن التنفيذ:

الإمارات العربية المتحدة

- تُصدر مواقف دوريّة تعبر فيها عن تأييدها لكافة القرارات الدولية الداعمة للقضية الفلسطينية في الاجتماعات والمحافل التي تنظمها الأمم المتحدة على كافة المستويات؛

- ساهمت في حشد التأييد لنيل فلسطين صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، كما صوتت لصالح القرار خلال الجلسة التي عقدت لهذا الغرض في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ خلال الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة؛

- اعتمدت ستة عشر قراراً للأمم المتحدة يختص بفلسطين في مختلف المجالات، وهي تُطرح بشكل سنوي في اللجان المختصة والجمعية العامة؛

- تضطلع بدور نشط في المساعي الرامية إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية وتعزيز السلام في المنطقة من خلال اللقاءات والاجتماعات التي يعقدها المسؤولون في الدولة مع نظرائهم في المحافل الدولية والأطراف المعنية؛

- تشارك في لجنة مبادرة السلام العربية، حيث تم عقد عدة لقاءات لإجراء مشاورات مع الإدارة الأمريكية حول مجريات عملية السلام المعطلة من مختلف جوانبها وأبعادها، وعرض الموقف العربي إزاء المنهجية الدولية وآلياتها في معالجة القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي؛

- شاركت في تشكيل اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاق الوفاق الوطني؛

- قامت بسداد جميع التزاماتها المالية لدعم السلطة الفلسطينية؛

- يوجه رئيس الدولة رسالة سنوية في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر يعبر فيها عن تضامن الإمارات العربية المتحدة مع القضية الفلسطينية؛

- قدمت الإمارات العربية المتحدة مساعدات لفلسطين بلغت ٦٥٣ ٨١٨ ٠٧١ ٥ مليون درهم إماراتي في عام ٢٠١٢.